استراتيجية تركيا المائية في مطلع القرن الحادي والعشرين

دكتور كمال عبدالله حسن
جامعة السليمانية/ رئيس قسم العلوم السياسية

المقدمة

تعد منطقة الشرق الاوسط من أهم منطقة في العالم التي تعتبر قضية المياه فيها على قدر كبير من الاهمية في مطلع القرن الحادي والعشرين فهو ليس بوفرة النفط، لان الموارد المائية المتجددة محدودة بسبب المتغيّرات المناخية، مع التزايد في عدد السكان وحجم الموارد المائية الطبيعية، في ظل التباين الكبير بين حجم المياه المتاحة لكل دولة، و غياب القدر الكافي من التنسيق والتعاون بين الاطراف المختلفة لعدم وجود رؤية مشتركة تضمن نسبة من مصالح هذه الاطراف وفق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه، لذلك يستمر حالة عدم الاستقرار في العلاقة بين دولة المنبع تركيا التي تتحكم وتنفذ استراتيجية مائية تصب في خدمة مصالحها القومية في المجالات الامنية والسياسية والاقتصادية، دون مراعاة مصالح دول الجِوار لاسيما العراق ، عبر حقبة زمنية تمتد الى منتصف القرن العشرين، ولا تزال. في ظل السياسة العامة لاستخدام الموارد المائية وادارتها في كل من العراق مازالت بعيدة عن المفاهيم الحديثة التي تضع الخطط المستقبلية لمواجهة مشاكل نقص المياه في المستقبل. سنتناول في البحث أهمية المياه في منطقة الشرق الاوسط وأبعاد الاهداف الاستراتيجية المائية

التركية على المستوى الداخلي والخارجي وأثر ذلك على الواقع المائي في العراق، و الموقف القانوني الدولي من توزيع المياه بين الدول المتشاطئة.

اشكالية البحث: تمثل أزمة المياه بين تركيا ودول الجِوار وضعاً نموذجياً لازمة المياه في الشرق الاوسط، تركيا باعتبارها دولة المنبع تمتلك ميزة جغرافية وسيطرة استراتيجية كاملة على مياه نهري دجلة والفرات وتوظيفها لمصالحه الاقتصادية والامنية والسياسية، في مواجهة احتياجات دولتي المصب العراق وسوريا دون مراعاة أي اعتبار لعلاقات حُسن الجِوار والمصالح المشتركة والقوانين الدولية الخاصة بالمياه .

فرضية البحث: حاولت تركيا منح نفسها حق التحكم في مياه دجلة والفرات في المرحلة السابقة، فهل تسعى لوظيف اهداف استراتيجيتها في تسيس المياه والمياه مقابل النفط أو السوق الشرق أوسطية في القرن الحادي والعشرين ، وحالة دول الجِوار لاسيما العراق في وضع لا يمكنهما اتخاذ موقف تقنع تركيا بزيادة حصتهما من المياه لتلبية الاحتياجات الاساسية.

منهجية البحث: بهدف تحقيق هدف البحث، سيتم استخدام المنهج التأريخي والوصفي والتحليلي.

المبحث الاول : تمهيد

يعتبر ملف المياه من الملفات الحيوية التي تشغل اهتمام الدول كافة، كونه يرتبط بالحياة، اذ يُعد الماء ثاني متطلبات الحياة بعد الهواء، سنتناول الموضوع في مطلبين وكما يأتي:

المطلب الأول : أهمية المياه في الشرق الاوسط

يزداد اهمية المياه تعقيداً وخطورة في منطقة الشرق الاوسط خلال القرن الحادي والعشرين، اذ تشير الدراسات العالمية التي تعنى بشؤون المياه في دول العالم، ان هناك ازمة مياه عالمية تلوح في الافق بسبب التغيرات المناخية التي شهدها العالم مؤخراً، كالاحتباس الحراري والجفاف، وان عدد من الانهار الرئيسية قد تجف خلال الخمسين سنة القادمة، اضافة الى تصاعد اعداد البشر ليصل الى تسعة مليارات في النصف الاول من القرن الحالي. لذلك يستند مفهوم الامن المائي كمفهوم مطلق،" الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان، اذ يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كما"ونوعا"، مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثيرات سلبية من خلال حماية وحسن استخدام المتاح من الموارد المائية، وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام، علاوة على تنمية موارد المياه الحالية، ثم يأتي بعد ذلك البحث عن موارد جديدة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية ([١]).

لذلك فان العديد من دول العالم تتخوف من تحقيق الامن المائي و بروز ظاهرة الحروب من اجل المياه، خصوصاً وان هنالك العديد من الدول قد درجت على لائحة الفقر المائي، الذي قد يهدد حياة الانسان فيها ([٢]). حيث تغمر مياه البحار والمحيطات ٧١% من سطح الأرض، ويُقدر ما بها من مياه بحوالي ١٣٧٠مليون كم^{٣}، وتقدر كمية المياه العذبة بحوالي ٣% من مجموع مياه العالم، منها ٦،٧٧% موجودة

[١] مركز الدراسات الاقليمية، الموصل، استراتيجية الامن المائي العراقي، ٢٠١٢/١٢/٢٨، موقع على الانترنت:

http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news_details.php?details=123

[٢] محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن٢١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٣، ص ٥.

في هيئة جليد على القطبين،و ٢١،٨% في المياه الجوفية، والباقي وقدره٠،٦% يغطي نشاط سكان الأرض، من الري والزراعة والصناعة والشرب والحاجات الانسانية([١]) .

ان الضغوط على امدادات المياه بسبب الاحتباس الحراري وزيادة السكان الذين يتوقع ان يصل عددهم الى تسعة مليارات بحلول ٢٠٥٠ ارتفاعا من سبعة مليارات في ٢٠١١ قد يهدد بخطر اندلاع صراعات في المستقبل، اذ يعيش(٤٠%) من سكان العالم في أحواض ٢٦٣ نهرا عالميا منها ما هو كبير مثل الامازون وما هو صغير مثل نهر الاردن، وتتوقع دراسات الامم المتحدة ان تعاني ٣٠ دولة من "ندرة المياه" في ٢٠٢٥، ارتفاعا من ٢٠ في ١٩٩٠، وان ١٨ من هذه الدول في الشرق الاوسط ،بعد اضافة مصر وليبيا الى القائمة، وتعني ندرة المياه ألا يتاح للفرد سوى (١٠٠٠) متر مكعب او اقل من المياه سنويا ([٢]).

تشير لجنة هئية الامم المتحدة لتقييم الموارد المائية العذبة المتاحة منطقة الشرق الاوسط خلال العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، الى انخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من المياه بنسبة تتراوح ٤٠% خلال ربع قرن ([٣]) (الجدول رقم –١) أي ان نقص الماء يهدد (٤٠%) من سكان المنطقة، لهذا تعتبر موضوع المياه موضوعاً حساساً و حيوياً في سياسات دول المنطقة وشعوبها، وسبباً من اسباب الازمات القائمة والمحتملة مستقبلاً، لوجود مساحات كبيرة قاحلة وازدياد مشاريع التنمية التي تقوم الدول بتنفيذها، حيث سيشكل المياه القضية الرئيسية، إذ يرتكز عليه انتاج الغذاء كما يلعب دوراً رئيسياً في التنمية الصناعية والاقتصادية، ولعدم التكافئ في توزيع السكان والمياه بين دول المنطقة، اضافة الى تزايد اعداد السكان بشكل يفوق

[١] د. بيوار خنسي، مدخل نحو استراتيجية استخدام المياه في اقليم كوردستان العراق، مطبعة الثقافة،أربيل،٢٠٠٢، ص٤.

[٢] مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره.

[٣] محمود أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص ٩

متوسط الزيادة السكانية في العالم.لا سيما أزمة المياه موضوع البحث دول تركيا والعراق وسوريا وكذلك أزمة مشروع سد النهضة بين أثيوبيا ومصر والسودان. ولاحصاء الموازنة المائية للطلب في الشرق الاوسط وكمية العجز المائي المستقبلي(الجدول رقم -١).

جدول رقم(١)

الموازنة المائية للطلب المستقبلي على المياه في الشرق الاوسط

التفاصيل	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠
عدد السكان / مليون نسمة	٢٩٦	٤٠١	٥٤٦	٧٣٥
الطاقة القصوى للموارد المائية المتجددة مليارم^{٣}	٢٦٤،٥	٢٦٤،٥	٢٦٤،٥	٢٦٤،٥
مجموع الطلب لمختلف الاحتياجات مليارم^{٣}	٢٣٦	٣١٩	٤٢٢	٥٨٥
مجموع العجز المائي المتوقع مليار م^{٣}	+٢٨،٥	-٥٤،٥	- ١٥٧،٥	-٣٢٠،٥

المصدر : عمر كامل حسن، نحو استراتيجية عربية للأمن المائي، دار رسلان، للطباعة والنشر، سوريا، ٢٠٠٨

تكتسب منطقة الشرق الاوسط أهمية بالنسبة لاستراتيجية تركيا من ثلاثة أوجه الاول، باعتباره ضمن المنطقة القريبة واحدى النقاط المركزية في سياستها الاقليمية. الثاني، ان هذه المنطقة تضم خطوط سواحل الاحواض البحرية القريبة وتشكل الحديقة الخلفية التي تتدخل فيها تركيا والثالث، تواجد طرق المواصلات البرّية القريبة للاتصال

تجاه قارتي آسيا وافريقيا([١])، لذلك اصبحت حالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط بسبب الازمات السياسية والنزاعات القومية والدينية والمذهبية قد تتحول الى ساحة نزاعات على المياه في المستقبل نتيجة استخدام المياه كوسيلة للنفوذ والقوة بدلاً من استخدامها كقوة من أجل السلام والاستقرار، ولمنع ذلك فالدعوة عامة لكافة الدول الى ابتكار طرق علمية وحديثة من اجل مكافحة هذا النقص المائي والتقليل من الهدر في المياه وإبرام الاتفاقيات المشتركة للتعاون في تقسيم نسب المياه بينها، باللجوءالى لغة الحِوار والتعاون و العمل على النهوض " بدبلوماسية المياه " لنزع فتيل أي توتر بشأن المياه في المنطقة ، من خلال ايجاد السبل الكفيلة لتعزيز التعاون بشأن المياه مثل دجلة والفرات والنيل، التي يرجح ان تتعرض لضغوط بسبب ارتفاع عدد السكان والتغير المناخي، لان منطقة الشرق الاوسط الاكثر عرضة لخطر الصراع بسبب شح المياه ([٢])، ولهذا تعرّف السياسة المائية للدولة بصفة عامة بانها " الكيفية التي بها وعن طريقها يمكن ان تُحشّد كل الامكانات والطاقات البشرية والاقتصادية للدولة ، من خلال خطط زمنية ومشروعات محددة" ([٣]).

المطلب الثاني : مشكلة المياه بين تركيا والعراق

أولاً : تطور مشكلة المياه بين تركيا والعراق

تلعب الموارد المائية دوراً حيوياً في إعادة تعريف العلاقات بين دول منطقة الشرق الاوسط ، اذ اصبح الصراع على المياه له تاثير مباشر على الامن والمصالح لاسيما

[١] أحمد داود أغلو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣.

[٢] مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، واقع المياه في العراق وفق دراسات الامم المتحدة الاستراتيجية

، ١٠١٤/١٠/١، موقع على الانترنت:

:http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=9257

[٣] محمود أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧

بين تركيا والعراق وسوريا، بعد تضاؤل الموارد المائية بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري والتصحر، اضافة الى مشاريع المياه الاستراتيجية التي تقييمها تركيا على نهري دجلة والفرات ([١]). الموازنة المائية للطلب في الشرق الاوسط وكمية العجز المائي المستقبلي. لانعدام التناسب بين المصادر الجيواقتصادية وبين الوضع السياسي القائم احدى العوامل التي تثير الخلافات بين دول المنطقة، بفعل توزع مصادر المياه والنفط بين كيانات سياسية مختلفة، حيث يمثل مجرى مرور نهري دجلة والفرات بين تركيا والعراق وسوريا، احدى القضايا التي تثير الخلافات نتيجة ازدياد الحاجة الى مصادر المياه. مما يستوجب توحيد الرؤية في اطار التأثيرات المتبادلة من الناحية الجيواقتصادية والجيوسياسية، من خلال اعادة تقييم مشروع شرق الاناضول(GAP) الذي يمثل لتركيا أهمية حيوية(كما سيتم بحثه لاحقاً)، واعادة تقييم مصادر المياه التي ترتبط به، فان استراتيجية تركيا تجاه الحزام الجيواستراتيجي المحيط بها، تستوجب اعادة تحديد المبادئ الاساسية من حيث توزيع مصادر المياه والنفط من حيث مكانتها الدولية في اطار يحقق التجانس بين علاقاتها الاقليمية ([٢]).

إن إحدى الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة المياه وعدم التوصل لحلول عقلانية خلال أربعة عقود من الزمن بين الدول المتشاطئة في نهري دجلة والفرات، يعود لربطها بملفات لا تمت بصلة بالمياه مباشرة بل بالملفات السياسية والأمنية والاقتصادية. بمعنى آخر ان الخلاف المائي بين الدول المتشاطئة ليس قانونياً بحتاً على (شرعية من عدم شرعية) الاستفادة من كميات محددة من مياه النهرين وإنما على حجم حصص المياه، فدولة المنبع

[١] عماد الضميري، تركيا والشرق الاوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، أبوظبي، ٢٠٠٢، ص ٤١.

[٢] أحمد داود أغلو، العمق الاستراتيجي، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم،بيروت، ٢٠١٠، ص٣٦٦.

تركيا التي تتحكم بنصف إيرادات النهرين مقابل ترك نصفها الاخر لكل من سوريا والعراق. والمأخذ الأساس على تركيا أنها تمتلك فائضاً مائياً يزيد على حاجتها الأساس في منطقة الأناضول مقابل عجز مائي تعاني منه كل من سوريا والعراق خاصة العراق بإعتباره دولة مصب. والحلّ يكمن بأن تزيد تركيا من حصصهما المائية، و بالمقابل تجد تركيا نفسها (باعتبارها دولة منبع) إنه ليس من الإنصاف والمعقولية أن تنفق مليارات من الدولارات لبناء السدود والخزانات المائية لخزن المياه الفائضة وتنمية الموارد المائية المختلفة ومن ثم منحها مجاناً لكل من العراق و سوريا ([١]). لذلك فان التوجه الاستراتيجي التركي سيكون من مركز أوروآسيا نحو الشرق الاوسط، الذي يُعد اقليماً جغرافياً نفطياً بشكل كامل، وبسبب تحول النفط الى اداة استراتيجية نتيجة حاجة العالم الى مصادر الطاقة، لذلك تحولت المنطقة الى اقليم جيواستراتيجي ([٢]).وتتمثل مجمل الاهداف التركية لتنفيذ استراتيجية مائية اتجاه العراق وسوريا والخليج العربي ضمن مشروع متكامل لتحقيق اهدافها الامنية والسياسية والاقتصادية.

ثانياً : موقف القانون الدولي من مشكلة المياه

استغلت الدول الظروف الاقليمية باستخدام مياه انهارها الدولية لاغراض غير الملاحية، وفق نظرة ضيقة لخدمة مصالحها الوطنية دون مراعاة لحقوق الدول المتشاطئة معها،ولعدم التزامها بالقوانين والاتفاقيات الدولية التي تحاول تنظيم شؤون المياه بين الدول. وقبل الخوض في المسائل القانونية، لابد من التمييز بين تعريف النهر الوطني والنهر الدولي، فالنهر الوطني: هو النهر الذي يقع باكمله من منبعه الى مصبه وكافة روافده داخل حدود اقليم دولة واحدة، وتكون سيطرة الدولة على النهر سيطرة تامة. مالم يكن مقيداً بمقتضى معاهدة أو اتفاقية دولية تتعلق مثلاً بالملاحة

[١] صاحب الربيعي، ٢٠١٤/٨/٨، موقع على الانترنت:
/http://www.watersexpert.se

[٢] أحمد داود أغلو، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٧.

الدولية ([١]). أما النهر الدولي فهو النهر الذي يمر باقليم دولتين، أو النهر الذي يفصل بين اقليم أكثر من دولة، أي المرور باقليم أكثر من دولة أو تكوين الحدود بين أكثر من دولة ، يعد نهراً دولياً وفقا لتعريف معاهدة " فيينا" عام ١٨١٥ ([٢]). ومن حيث السيادة الاقليمية تعد كل دولة متمتعة بالسيادة على جزء من النهر الذي يوجد في اقليمها في الحدود التي لا تتعارض مع حقوق الدول الاخرى التي تقع الاجزاء الاخرى في اقليميها. ولزيادة في توضيح السند القانوني لمبادئ توزيع وتقاسم المياه بين الدول المتشاطئة نذكر ما يلي ([٣]) :

١ – لا يجيز القانون الدولي للأنهار الدولية بيع دولة المنبع للمياه لدول أسفل النهر أو حوضه، بل يتم توزيعها تبعاً لقواعد القانون الدولي الذي يقر بالحاجات الفعلية للمشاريع التنموية والسكانية.

٢ – لا يجيز القانون الدولي نقل مياه النهر الدولي إلى منطقة خارج حوضه دون موافقة الدول ذات الصلة.

٣ – لا توجد قاعدة قانونية صريحة على منع بيع المياه من الأنهار الوطنية إلى الدول الفقيرة بالمياه (توجد سوابق تاريخية لبيع وشراء المياه على مستوى العالم بين سنغافورة وماليزيا في العام ١٩٦١، ١٩٦٢. وبين هونغ كونغ والصين في العام ١٩٨٣، ١٩٨٤ وكذلك شراء المياه من قبل قبرص واليونان وجبل طارق).

٤ – مقررات كافة المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية ذات الصلة في منطقة الشرق الأوسط رفضت بشكل قاطع فكرة إنشاء سوقاً للمياه.

٥ – أقر القانون الدولي بوجوب استرداد قيمة المياه من المستهلك واعتبار المياه كسلعة اقتصادية للحد من الهدر المائي خاصة مياه الشفة والري.

---

[١] حامد سلطان، القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٥١٦.

[٢] داليا اسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٤١.

[٣] صاحب الربيعي، مصدر سبق ذكره.

رفضت تركيا الموافقة على الاتفاقية الدولية حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٩٧/٥/٢١، التي تضمنت قواعد ومبادئ الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان والالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم أو ذي شأن و وجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي و إلزام الدولة بالعمل على تخفيف الضرر وازالته والتعويض عنه عند الضرورة، والالتزام بالتعاون والاخطار عن الاجراءات المزمع اتخاذها، ويحتملان تكون لها آثار سلبية في الدول النهرية الاخرى وهو ما ينطبق على مشروعات دول المنبع ([١])، ويشير رئيس وزراء تركيا " أحمد داود أغلو " الى ان " تركيا قد اضطرت لتحمل فاتورة الغموض الاقليمي بين القانون الدولي والمعيار الجيوسياسي الواقعي، ولعبت المياه التي ترسخت في الاستراتيجية الاقتصادية ومشكلة الامن الداخلي المتصاعدة التي تعرضت لها تركيا ادواراً في تصعيد صِدام المصالح بين تركيا والعالم العربي " ([٢]) وقد بررت تركيا موقفها بان هذه الاتفاقية مجحفة بالدول التي بَنَت سدودها في أراضيها مثل الصين والهند وجنوب أفريقيا. ويطالب العراق وسوريا لابرام اتفاقية دولية مُلزمة بين الدول تتضمن تحديداً دقيقاً لكمية المياه التي سيتم تزويدها لكل منهما، وأما تركيا فترى مثل هذه المطالب محاولة لتقييد السيادة التركية على استخدام ثرواتها الطبيعية، بدلاً من أن تشكل مدخلاً لاقامة تعاون يفضي الى توزيع لاستخدام المياه بشكل يُلبي حاجات جميع الدول ([٣]).

---

[١] جلال عبدالله معوض، مشكلة نهر الفرات، الجوانب الاقتصادية والقانونية والسياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢١٦.

[٢] أحمد داود أغلو، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٩.

[٣] هانتس كرامر، تركيا المتغيرة – تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر،مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٢، ص٢٤

لذلك فان موقف كل من العراق بعد أحداث عام ٢٠١٤ وحربها ضد الارهاب و التوقعات المستقبلية أسوء بكثير من الحالة المتوقعة في سوريا على الرغم من أحداث الازمة السورية بعد عام ٢٠١١، إلا ان الدولتين في موقف صعب على اتخاذ موقف يؤدي الى ايجاد صيغة للتعاون مع تركيا لغرض زيادة كمية المياه لسد الاحتياجات التي تنذر بكارثة انسانية كما هو موضح في جداول البيانات عن حجم النقص في الموارد المائية لاسيما الوضع في العراق.

المبحث الثاني : الواقع المائي في تركيا والعراق وسوريا

ان معرفة الواقع المائي في البلدان الثلاث يعد المدخل لدراسة تطور مواقف الدول في سياستها المائية منذ ان برزت الازمة المائية أواخر القرن العشرين. سنتناول الموضوع في مطلبين وكما يأتي :

المطلب الأول: الواقع المائي في تركيا

تركيا هي أغنى دول الشرق الاوسط بمواردها المائية ، اذ يقدر الخبراء بان احتياطي تركيا من المياه عام ٢٠٠٠ بحدود (١٩٥) مليار م^3 وسيصبح عام ٢٠٢٥ بحدود (٢٦٢٨) مليار م^3 ([١]) وان موقعها الجغرافي يوفر لها أمطاراً سنوياً تتراوح ما بين(١٥٠٠ –٢٤٠٠ ملم)، اضافة الى تراكم الثلوج على المناطق الجبلية والتي تؤدي انصهارها الى ازدياد المياه في الانهار والبحيرات ([٢]). يوفرها ٢٦ حوض ماء في أنهار القيزيل ايرمك الذي يصب في البحر الاسود و سيحون و جيحون اللذان يصبان في بحر أضنة، و نهر بوبوك مندريس جيدر وأرجن. اضافة الى نهري دجلة والفرات

[١] د. وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٨

[٢] محمد ابو العلا محمد، مشكلات المياه في الشرق الاوسط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٠٣.

اللذان يوفران ثلث تلك الكمية من المياه، ولم تستهلك تركيا من تلك الموارد سوى(٩٥) مليار م٣ في عام ٢٠٠٢، خصص(٤٢%) منها لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية بينما تستوعب الزراعة(٥٨%) من هذه الموارد ([١]). وتقدر تركيا فائضها عام ٢٠٠٢ من المياه بنحو(٤٣) مليار م٣ في السنة، وطبقاً للاحصائيات بلغ عدد سكان تركيا ٧٥ مليون نسمة عام ٢٠١٠ ومن المتوقع زيادة السكان الى ٨٥ مليون عام ٢٠٢٥ ([٢])، لذلك لا تعاني تركيا من نقص في المياه وتطمح تركيا الى استثمار المياه الزائدة عن احتياجاتها، في اقامة مشاريع تصدير المياه وبيعها الى دول منطقة الشرق الاوسط لاسيما منطقة الخليج العربي، لذلك تتعثر مفاوضات المياه مع كل من العراق وسوريا([٣]) . بحجة ان كميات من المياه لاتستمثر في دول المصب وتذهب هدراً الى مياه الخليج العربي.

تؤكد تركيا ان نهري دجلة والفرات يشكلان معاً حوضاً واحداً وليس نهرين دوليين، بل مجرد عابري حدود، لذلك تسعى الى فرض وجهة نظرها في السياسة المائية للمنطقة ، وفرض مبدأ " الاستخدام والادارة التكاملية " للموارد المائية المشتركة، ورفض مبدأ " تقاسم الموارد المائية " المتاحة حيث تقترح تركيا التي تتحكم بمنابع النهرين، ان تنتج ما يكفي لتغطية الاحتياجات الغذائية لمجموع دول الحوض عن طريق الري

[١] سامر مخيمر، أزمة المياه في المنطقة العربية – الحقائق والبدائل، مجلة عالم المعرفة، العدد٢٢٩، السنة ٢٠٠٣،

الكويت، ص ٨٦.

[2] . http//:www.census.gov./cgi-bin/ipc/idsum? city=Tu. U.S. census Bureau, International

Data Base, September,2004

[٣] محمود أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣ –١٦٢

المكثف، وتوفير الطاقة الكهربائية لها وفي مقابل ذلك يكون بوسع العراق ان يؤمن لتركيا امدادها بالنفط الذي يتوقف عليه الاقتصاد التركي الى حد كبير ([١]).

تعهدت تركيا بموجب اتفاقية عام ١٩٨٧ على تزويد كل من العراق وسوريا بالمياه بمقدار (٥٠٠ م^{٣}/ثا) من مياه نهر الفرات أي(١٥،٧ مليار م^{٣}/ سنة) بما يعادل نصف كمية مياه النهر، وترفض تركيا طلب كل من العراق وسوريا بزيادة الكمية الى (٧٠٠ م^{٣}/ثا) ([٢]). لان تركيا لا تعتبر هذه الاتفاقية " اتفاقاً دوليا مُلزماً " بل " معياراً " يوضح الحد الاعلى لكميات المياه المتدفقة الى كل من العراق وسوريا، وانها لا تعني حصة وحق في مياه نهر الفرات، أي لا يوجد " تقاسم ولا تقسيم " ولا وسيلة لادعاء هذه الدول حقاً متعلقاً بمياه تركيا، وان أي اتفاق سيتم في المستقبل ليس على قاعدة تقاسم المياه بل تخصيص للمياه ([٣]).

تعترف تركيا بوجود فائض مائي لديها من إيرادات نهري دجلة والفرات جراء اعتمادها تقنيات حديثة وآليات تحكم وتخزين لتوفير المياه، أي أن المياه المخزونة بعد أن كانت مادة طبيعية (مادة أولية) أصبحت مادة (صناعية) اي سلعة ذات نفقات (التخزين والتشغيل والصيانة) . وبإسقاط القيمة الاقتصادية للمادة الأولية (المياه الطبيعية) من الحسابات الاقتصادية للدول المتشاطئة لعدم وجود سند قانوني يدعم أسواق المياه ضمن الحوض الواحد، يتوجب النظر لنفقات (التخزين والتشغيل والصيانة) للمنشآت المائية. فالوحدة المائية (الطبيعية) حُملت نفقات تصنيعية، وبالتالي

[١] داليا اسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠٠٦، ص ٨٥.

[٢] عمر كامل حسن، نحو استراتيجية عربية للأمن المائي، دار رسلان للطباعة والنشر، سوريا، ٢٠٠٨، ص٤٧.

[٣] د. عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٩، ص٢٧٤

أصبحت سلعة اقتصادية ذات سعر محدد. يمكن بيع خدماتها (نفقات التخزين والتشغيل والصيانة مع ربح معقول) إلى الدول المتشاطئة، وبذات الإطار يمكن بيعها كسلعة اقتصادية (مياه طبيعية – مادة أولية – يضاف إليها نفقات التخزين والتشغيل والصيانة مع ربح معقول) إلى دول المنطقة المجاورة (الدول غير المتشاطئة) ([١]).

تؤكد تركيا موقفها بانها تزود العراق وسوريا بالكمية المحددة من المياه حسب اتفاقية عام ١٩٨٧ ، وتدعوا العراق وسوريا الى حِوار ثلاثي يهدف الى تنسيق المشاريع المائية والتعامل المرن مع مفاهيم القانون الدولي ذات الصلة([٢]) ، ولكن في حقيقة الامر ان تركيا لا تسعى الى التوصل لاتفاق ينهي ملف المياه، لكي تستخدم ورقة المياه في بعدها الامني والسياسي والاقتصادي بمثابة عامل فاعل للمكانة الاقليمية والقوة الاقتصادية لاسيما مشروع " انابيب السلام " لتحقيق شعار معادلة النفط بالمياه وهو شعار استراتيجيي لتركيا بالرغم من عدم التصريح به علناً، ولكن الدلائل تؤكد ذلك من خلال طرح مشروع أنابيب السلام عام ١٩٨٧ واعادة طرحه عام ١٩٩١ لتزويد دول الخليج واسرائيل بالمياه، الا ان تعثر المفوضات السورية الاسرائيلية باشراف تركيا لم تتح المجال للمشروع ان ينفذ آنذاك ، لأن حصة من مياه المشروع مخصصة الى اسرائيل اضافة الى حجم الكلفة العالية ([٣]). لذلك اعلنت تركيا عن استعدادها الكامل للتعاون لوضع خطة ثلاثية المراحل لاستثمار الثروة المائية من خلال استخدام التكنولوجيا لتحقيق الفائدة القصوى من المياه المتوفرة، رفضت كل من العراق وسوريا

---

[١] صاحب الربيعي، مصدر سبق ذكره.

[٢] محمد نورالدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٩٩٧،ص١٦٥

[٣] عبد الزهرة شلش العتابي، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي، دار الشؤون الثقافية، بغداد،٢٠٠٢، ص٢٣٦

المقترح التركي باعتباره تدخلاً خارجياً في سياستهما المائية وتطالبان بالحفاظ الكامل على سيادتهما المائية الوطنية ([١]).

اذ يقوم الموقف التركي الرسمي على نفي توظيف المياه لاغراض سياسية في العلاقات مع العراق وسوريا، وتؤكد عدم رغبتها في اثارة النزاعات، وان مساعيها تتركز الى تعبئة امكانياتها للتنمية الاقتصادية لذلك نلاحظ ان هنالك تناقض في الخطاب التركي الرسمي، بمعنى جمعه بين مفردات تعاونية وأخرى صراعية يصعب تفسيره من منظور وجود توزيع معين للادوار بين صانعي السياسة التركية ([٢]) لذلك ليس من المتوقع ان تتم تسوية عادلة ومقبولة لمشكلة المياه على اساس السيادة المشتركة للمياه بين الدول الثلاث، اذ لايزال طموح تركيا في الاستغلال الكامل للمياه لتحقيق اهدافها الاقتصادية في دول الجِوار والخليج العربي على اساس عنصر التكامل الاقليمي.

المطلب الثاني: الموارد المائية في العراق

أولاً : الواقع المائي في العراق : نتناول الوضع المائي في العراق ومدى تأثره باهداف المشاريع التركية ، وكيفية معالجة حالة العجز المائي في المرحلة القادمة، اذ تعدُّ المياه أهم الموارد الطبيعية في الدول ذات المُناخ وشبه الصحراوي كالعراق؛ لأنها تتحكم بتوزيع السكان ونشاطاتهم الاقتصادية، وخاصة المجال الزراعي، وهي بذلك تُعدّ من أهم مرتكزات الأمن الوطني والغذائي، لذا يجب أن يكون الأمن المائي العراقي هدفا استراتيجيا وان تسخر جميع الإمكانيات لتحقيقه، ولان الموارد الرئيسة في العراق والمتمثلة بنهري دجلة والفرات، والتي تأتي من دول الجوار الجغرافي وتحديدا (تركيا وإيران وسوريا) باعتباره دولة المصب، فنلاحظ ان واردات هذين النهرين تخضع للسياسة المائية لتلك الدول، مع عدم التوصل لاتفاقيات تضمن الحقوق المائية المكتسبة

[١] هانتس كرامر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤١

[٢] جلال عبدالله معوض، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١.

فنرى من المناسب ان نسلط الضوء على الأسباب والعوامل التي تحول دون تحقيق الأمن المائي في العراق، وما هي أفاق تطور الاختلال المائي وكيف يمكن التخفيف من هذه المشكلة ([١]).

يعاني العراق من مشكلة مياه لها عوامل داخلية وخارجية، فالعوامل الداخلية تتمثل بتزايد الطلب عليها؛ بسبب النمو السكاني، وتزايد متطلبات التنمية الاقتصادية، فضلاً عن التغيرات الُمناخية، ومشكلات تلوث المياه إلى حدود كبيرة، جعل بعض مصادرها غير صالحة للاستخدام البشري، وكذلك ما جاء به الدستور العراقي حول استغلال الموارد المائية الداخلية، وإعطاء صلاحيات للأقاليم والمحافظات في رسم سياسة مواردها المائية، مما قد يؤدي إلى مشاكل مستقبلية بين الأقاليم والمركز يكون مدارها توزيع الثروات الطبيعية واستثمارها. أما العوامل الخارجية فتتمثل بسياسات دول الجِوار الجغرافي (تركيا، إيران، سوريا)، من خلال إنشاء السدود والمشاريع على حوضي دجلة والفرات المصدرين الرئيسيين للمياه السطحية في العراق، والتي جعلت العراق يتحول الى العجز المائي ([٢]).

يعتمد العراق على موارده المائية من الأنهار الدائمة الجريان وروافدها والبحيرات وخزانات السدود المائية وتعد هذه المصادر العمود الفقري للحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق، اذ يتركز معظم سكانه ونشاطاته الاقتصادية حول نهري دجلة والفرات وروافدهم وفروعهم. ويبلغ معدل الإيراد السنوي من نهري دجلة والفرات هو بحدود(٧٨-٨٠ مليار م٣) سنوياً وهذه الكمية تختلف بحسب الظروف المناخية للسنة المائية فإذا كانت سنة رطبة تزيد الإيرادات إلى أكثر من(١٠٠ مليار م٣) وإذا كانت

[١] مركز الدراسات الاقليمية، الموصل، استراتيجية الامن المائي العراقي، مصدر سبق ذكره.

[٢] المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية،أزمة المياه في العراق، ٢٠١٣/٣/٢٤،صحيفة العراق الالكترونية، على الانترنت:
http://www.iraqnewspaper.net/news.php/action=view&id=19556

سنة جافة فان الإيرادات تنخفض إلى ما دون(٥٠ مليار م^{٣} سنوياً) ([١]) ، توفر سوريا وتركيا ٥٠% من تلك الكمية، وايران ٣٠%، والعراق ٢٠%، و ان معدل ما يوفره نهرا دجلة والفرات حوالي ٨٠ مليار م^{٣} (٣٠ مليار م^{٣} من نهر الفرات، و ٥٠ مليار م^{٣}من نهر دجلة) اضافة الى حجم مياه الخزن في السدود لا سيما سد الثرثار و حديثة والحبانية بنحو أكثر من (١٢٠،٦ مليار م^{٣}) ([٢]). وان مستويات المياه في نهر الفرات قد انخفضت في السنوات الأخيرة بسبب قلة معدلات سقوط الأمطار وبسبب بناء السدود في تركيا وسوريا، و مشكلة النمو السكاني السريع في العراق والذي يشكل بنسبة (٢،٨ %) الذي يتسبب في ازمة مياه الشرب([٣])، مما تسبب في الحاق الضرر في مجال الزراعة اذ بلغ حجم النقص في مياه سد حديثة (١٠ مليار م^{٣}) والتأثير على حياة (٥،٥) مليون انسان يعملون في الزراعة على نهر الفرات اضافة الى خفض انتاج بعض محطات الطاقة الكهرومائية على هذا النهر ، حيث يبلغ نسبة (٤٠%) من الانتاج في العراق ، وتلوث ما يقارب (٣٥%) من الاراضي الزراعية و المشاريع الصناعية ([٤]). اذا علمنا ان سوء استخدام الموارد المائية وعدم استخدام الطرق العلمية في مياه الري يؤدي الى هدر نسبة نحو(٥٠%) من مياه الري في العراق ([٥]). الجدول رقم (٣) يوضح حجم الانخفاض المتوقع في الموارد المائية للعراق مقابل الاحتياجات الاساسية خلال الربع الاول من هذا القرن وحجم العجز السنوي.علماً بان حصة العراق عام١٩٩٠ كان نحو (٤٨ مليار م^{٣}).

---

[١] حسين وادي، جريدة صوت البصرة الالكترونية، ١٠١٤/٩/٢، موقع على الانترنت:

http://www.bsvoic.com/index.php/2012-04-18-05-16-16/459-2050.html

[٢] محمود أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥

[٣] عمر كامل حسن، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

[٤] فيليب روبنس، تركيا والشرق ، ترجمة ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ١١٥.

[٥] مركز الدراسات الاقليمية، الموصل، استراتيجية الامن المائي العراقي، مصدر سبق ذكره.

جدول رقم (٣)

الموارد والاحتياجات المائية في العراق

السنة	الموارد مليار م^{٣}	الاحتياجات مليار م^{٣}	العجز مليار م^{٣}
٢٠١٠	٣٣	٢٨	٥ +
٢٠٢٠	٢٣	٤٥	٢٢-
٢٠٣٠	٩	٥٨	٤٩-

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تحسين حماية الموارد المائية في الدوزل العربية، موقع على الانترنت:

http://www.acwua.org/sites/default/files/2tawfiqmohammad.pdf

يشير صندوق الامم المتحدة للطفولة (يونيسف) في " تقرير دولي الى احتمال جفاف نهري دجلة والفرات العام ٢٠٤٠ نظرا للتغييرات المناخية وانخفاض كميات المياه والاستخدام المكثف لاغراض الصناعة والاستهلاك المنزلي"، و ان " العراق يواجه صعوبات في تحقيق هدفه للتوصل الى تزويد ٩١ في المئة من المنازل بمياه الشرب بحلول العام ٢٠١٨، اذا كان معدل استهلاك الفرد يبلغ ٣٢٧ لتراً من المياه يوميا والذي يعتبر مرتفعا قياسا للمعايير العالمية، وان نصف كميات المياه تضيع هدرا بسبب تقادم البنى التحتية والتسريب وسوء التوزيع"، مما يتسبب في انخفاض حصة العراق من المياه واكد التقرير ان "عراقيا من اصل خمسة، اي ستة ملايين نسمة، لا يمكنه الحصول على مياه الشرب وخصوصا في المناطق الريفية" ([١]). اضافة الى عدم كفاءة ادارة المياه المتبعة في البلاد حيث يفقد نحو ٥٠% من مياه الري بسبب سوء الاستخدام واستخدام الطرق التقليدية للموارد المائية، وان هذا

[١] مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره.

الانخفاض في حجم المياه سيبقى مستمرا بنسب مختلفة تصل حسب بعض التقديرات الى ٤٠ % بحلول عام ٢٠٥٠ قد يتعرض العراق الى كارثة مائية ([١]).

نستطيع القول ان المشاريع التركية ستؤثر كماً ونوعاً على حجم المياه الى كل من العراق ، وان اثارها سينعكس بدرجة عالية على الاقتصاد والزراعة، اذ ستكون نسبة الاضرار نحو(٤٠%) من الاراضي الزراعية في العراق التي تعتمد على على مياه نهر الفرات([٢])، ومن المتوقع ان يخسر العراق ما يعادل نسبة (٧١%) من الموارد المائية([٣]). الا ان تركيا لم تأخذ هذه الاضرار بعين الاعتبار باستمرارها بتنفيذ وانجازها المشاريع دون تلبية مطالب العراق بزيادة كمية المياه، ان تغير حجم الوارد المائي في كل من العراق خلال السنوات الجفاف تؤدي الى عجز في تلبية الاحتياجات الانسانية والزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية، مما دعا العراق وبالتنسيق مع سوريا الى اعادة تنشيط ملف المياه عام ٢٠٠٧، من أجل عودة اللجنة المشتركة للمياه للعمل بعد غياب لعدة عقود ([٤]). وكان العراق يضغط لسنوات عديدة على سوريا وتركيا من أجل توقيع اتفاقيات تحدد حصة مياه ثابتة للعراق من هذين النهرين، لكن لم يتم التوصل إلى أي اتفاق، وذكر "علي العلاق" الأمين العام السابق لمجلس الوزراء أن "العراق قد يواجه المزيد من المشكلات المرتبطة بالمياه والتعقيدات والتحديات إذا

---

[١] حسين وادي، مصدر سبق ذكره .

[٢] عبدالعزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،
ط١، ٢٠٠٠، ص ١٧٥.

[٣] د. حمدان باجي نوماس، الموازنة المائية في العراق، مجلة ابحاث ميسان، جامعة ميسان، العددالثامن عشر، السنة
٢٠١٣، ص ١٤٣.

[٤] د. عقيل سعيد محفوظ، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٨.

لم يحصل على حصته العادلة من المياه" مضيفاً أن البلاد "تواجه تحديات كبيرة في الحفاظ على الأراضي الزراعية والأراضي الرطبة" ([١]).

ثانياً : الموارد المائية في اقليم كوردستان العراق:

يُعد اقليم كوردستان اغنى اقليم في العراق بل ان معظم حجم مياه العراق من اقليم كوردستان لاسيما مياه نهر دجلة، اذ تقدر حجم المياه بنحو(٣٢ – ٤٥ مليار م^{٣}) والمياه الجوفية بنح(٤ –٥ مليار م^{٣}) وحجم مياه الخزن في السدود نحو(٣٠ مليار م^{٣}) وعند انجاز سد بيخمة يكون الاقليم في حالة ممتازة من الاحتياط المائي، الجدول رقم (٤). وان حجم كمية مياه الامطار تتراوح بـ (٢٠٠ –١٣٠٠ملم) وان معدل كمية ما يسقط على الاقليم من الامطار والثلوج في السنة تقدر نحو (٣٠٠ – ١١٠٠) ملم وتشير الاحصاءات الى ان كمية الامطار في مدينة السليمانية عام (١٩٨٠ – ١٩٩٩) بلغت (٧٦٤ ملم) وفي (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) قد بلغت (٦١٤ملم) ويمكن ان يقاس على هذا المعدل حجم كمية النقص العام على مستوى الاقليم ([٢]).

[١] مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره.

[٢] د. جزا طالب توفيق، المقومات الجيوبوليتيكية للأمن القومي في اقليم كردستان العراق، مركز كردستان للدراسات
الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٥، ص ١٤٤.

جدول رقم (٤)

جدول السدود المائية في اقليم كوردستان العراق

اسم السد	كمية المياه مليار م^{٣}	مساحة الخزن كم^{٢}	طاقة كهربائية Kw/h	مساحة الارواء
دوكان	٦،٨	٢٧٠	١٢٠،٠٠٠	مليون دونم
دربندخان	٣،٧	١٤٠	١٥٠٠٠	٢ مليون دونم
حمرين	٣،٩٥	٣٣٧	٥٠،٠٠	
موصل	١٣،٧٣	٤١٧	٢،٣٣٠،٠٠٠	
العظيم	١،٥	–	–	
دهوك	٤٨ مليون م^{٣}	–	–	
* بيخمة	١٧	–	/ ٤٤٧٦	

المصدر: د. جزا طالب توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠ – ١٦٣ .

ان المقياس العالمي لحصة الفرد من المياه (١٠٠٠م^{٣} /سنة) وللأستخدام المنزلي (١٠٠٠م^{٣}/سنة) للأكتفاء الذاتي من الغذاء ، وان حصة الفرد في منطقة الشرق الاوسط بحدود (١٢٥٠ م^{٣}/سنة) الا ان حصة الفرد في اقليم كوردستان العراق تقدر باكثر من (٢٢٠٠م^{٣}/سنة) وان هذه الحصة أكثر من حصة الفرد في كل من ايران ومصر وسوريا والاردن ([١]). الا ان مخاطر التهديد من نقص حجم الموارد المائية يهدد مستقبل الحياة داخل الاقليم مما يتطلب التخطيط الاستراتيجي لمشاريع تخزين المياه لضمان استمرار الحياة واستثمار الفائض منها للتسويق الاقتصادي ضمن

[١] مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره.

عناصر القدرة للاقليم لضمان حماية الحقوق المكتسبة لاسيما الموارد المائية التي يتميّزبها الاقليم دون الاقاليم الاخرى في العراق.

منح دستور العراق الدائم ٢٠٠٥، الشرعية للاقاليم والمحافظات لاستثمار الموارد الطبيعية، بعدف تحقيق التنمية الرفاهية ضمان الاستقرار لانجاح العملية السياسية التي شرعت بعد عام ٢٠٠٣، الا ان الصراعات السياسية وعمليات محاربة الاهاب، عطلت الكثير من المشاريع الزراعية والصناعية من الانجاز، مما يتطلب التخطيط لعمل استراتيجي متكامل لمواجهة الخطر الذي يهدد مستقبل الموارد المائية، وعلى الحكومة الفدرالية البحث عن آليات للتعاون تتجاوز فيها الخلافات التي برزت في المرحلة السابقة بشأن استثمار النفط والغاز التي تسبب بالحاق ضرر كبير بمصالح ابناء الشعب، نتيجة الازمة الاقتصادية والمالية الحالية التي تعترض عمل الحكومة الفدرالية وحكومة اقليم كوردستان.

لتركيا دور كبير في العراق يشمل كافة المجالات ولكن القضية الكوردية لها مكانة خاصة بالنسبة للعلاقات ومستقبلها، لذلك ينبغي على تركيا ان تقبل التعاون مع اقليم كوردستان العراق، على أمل ممارسة نفوذ مهيّمن عليه وادخاله في الاقتصاد التركي ضمن نطاق السياسة التركية، اضافة الى اقامة منطقة تعاون كوردية موحدة مع كل من العراق وسوريا وايران، لان حلّ المشكلة الكوردية هي الطريقة الوحيدة لاقامة علاقات جيدة بين تركيا والعراق ([١]). ان العمل على برنامج استثمار الموارد المائية بتعاون الجميع سيعزز موقف العراق التفاوضي مع الجانب التركي، بل ويجب التخطيط لتوظيف حجم الموارد المائية انسجاماً مع البرامج التركية لتحقيق المصالح المشتركة التي تحاول تركيا العمل بمضمونها، لاسيما موضوع نقل المياه وبيعه الى الدول

[١] جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠٠٩، ص ١٤٨

الخليجية والاردن واسرائيل الجدول رقم (٥). يوضح حجم الموارد المائية المتجددة في الاقليم ونسبة تزويدها لنهر دجلة.

جدول رقم (٥)

جدول حجم الموارد المائية المتجددة في اقليم كوردستان

اسم النهر	مساحة الحوض كم^{٢}	حجم المياه مليارم^{٣}	نسبة مساحة الحوض داخل الاقليم	نسبة تغذية نهر دجلة
الخابور	٣،٥٠٠	١،٩٦	%١٠٠	
الزاب الكبير	١٦،٦٠٠	١٣،٢٩	%٦٤،٨	%٣٢،٠٠
الزاب الصغير	١٥،٩٧٥	٦،٩٩	%٧٦،١	%١٦،٧٠
سيروان	٢٤،٠٧٢	٥،٧٠	%٦٨،٦	%١٣،٦٧
العظيم	١٠،٩٨٨	١،٥٠	%١٠٠	%١٠،٦٤
المجموع	٧١،١٦٥	٢٨، ٤٦		%٧١

المصدر: د. دياري علي محمد أمين و د.ئارام ناميق توفيق، مصادر المياه في اقيم كوردستان العراق، مطبعة ياد،

السليمانية، ٢٠١٤ ،ص ١٤ –١٦ .

ثالثاً : الموقف العراقي من ازمة المياه

اعلن مبعوث الامم المتحدة في العراق " أشرف ألقاضي " ان مشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق للتنمية البشرية للعام ٢٠٠٧ يركز على وجود ادارة مائية تسعى الى تنسيق سياسات العراق المائية من خلال تشكيل مجلس لادارة المياه في العراق مهمتها تنسيق عملها و سياسات الدول المجاورة للعراق، لجعل المياه عاملاً للمصالحة والسلام في المنطقة بدلاً من ان تكون عاملاً للتوتر([١])

ان السلوك السياسي التركي في مجال الموارد المائية لايلتزم بقواعد القانون الدولي للتوصل الى اتفاقيات لتنظيم استثمار مياه الأنهار المشتركة، يضاف لذلك المشروع السوري لسحب مياه نهر دجلة ، التي أثارت حفيظة السياسيين العراقيين والبعض من أعضاء مجلس النواب لتأثيرها المباشر على واردات مياه نهر دجلة ناهيك عن الاستغلال غير الأمثل لإيران بخصوص الانهار الحدودية المشتركة مع العراق وقطع جريان ابرز تلك الأنهر كنهر الكارون والوند. وعليه يتطلب من حكومة العراق والجهات ذات العلاقة تفعيل الدور الدبلوماسي واللقاءات الثنائية بين العراق وتركيا وايران والسعي لتطوير مركزه التفاوضي لضمان الحفاظ على حصته العادلة من المياه، وتمسكه بحقوقه وفق الاطار القانوني، من خلال التوصل الى اتفاقيات مشتركة تلزم جميع الأطراف بتنفيذ بنودها.

أما على المستوى الداخلي، فيتطلب العمل على تاسيس ادارة موحدة متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة على الموارد المائية، والاستفادة القصوى من مياه المنطقة الغربية بعد الانتهاء من العمليات العسكرية ضد الجماعات الارهابية. كما يتطلب الأمر إذكاء دور التوعية والتربية المائية عبر وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات التربوية لترشيد استهلاك المياه،، كما ينبغي رعاية الباحثين والمهتمين بقضايا المياه لإذكاء الدور البحثي في هذا المجال للتوصل إلى حلول ناجعة لتفادي الأزمة المائية المتوقعة، وبناء

[١] موقع صحيفة الاتحاد، ١٠١٤/٩/١، موقع على الانترنت:=
=http://www.alittahad.com/paper.php?name=News&file=article&cid=22948

مرتكزات لإستراتيجية مائية ناجحة لتعزيز الأمن المائي العراقي ([١]). مما يستوجب اعداد خطة وطنية شاملة لمستقبل الموارد المائية بالتعاون بين الحكومة الفدرالية وحكومة اقليم كوردستان الذي يشكل موارده المائية نسبة عالية من موارد العراق بهدف تنمية هذه الموارد باساليب تكنولوجية متطورة يدعم عناصر القدرة في العراق لمواجهة التحديات التي تواجه العملية السياسية والاقتصادية والامنية.

اعلنت الحكومة العراقية في ٢٠١٠/٦/٢٥ عن رفضها التوقيع على اتفاقية القنصلية مع تركيا حتى تضمن حصة مائية حسب اتفاق رسمي، اذ صرح الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية السابق " علي الدباغ" ان تركيا لا تزال ترفض توقيع اتفاقية تزود بها العراق بنسب محددة، لذلك نستعمل كل علاقاتنا مع تركيا من أجل ضمان حصتنا المائية ([٢]) . ولكن الموقف يتطلب من الحكومة في العراق السعي للقاء موسع مع الجانب التركي يضم شخصيات بحثية وأكاديمية مختصة بشؤون المياه تبين خطورة الوضع المائي في العراق عند ملء السدود خلال السنوات المقبلة ، والعمل على تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين أثناء ملء السدود، لمراقبة أوضاع تصاريف النهر، وتجنب الضرر الذي قد يؤثر في العلاقات العراقية التركية كما حصل عام ١٩٩١، أثناء ملء سد اتاتورك ([٣]).واذا كان موقف حكومة العراق يستند الى نوع من القوة في السابق فان اليوم وما يتعرض له من احداث بعد عام ٢٠١٤ ينعكس سلباً على كفاءة اداء الحكومة وموقفها التفاوضي مع تركيا بشأن المياه.

---

[١] مركز الدراسات الاقليمية، الموصل، استراتيجية الامن المائي العراقي، مصدر سبق ذكره.

[٢] موقع صحيفة الاتحاد،٢٠١٠/٦/٢٦، موقع على الانترنت:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=49988&y=2010

[٣] موقع صحيفة العراق الالكترونية، ٢٠١٤/٩/١٧، موقع على الانترنت:

http://www.iraqnewspaper.net/news.php?action=view&id=19556

المبحث الثالث : أهداف السياسة المائية التركية

ان استراتيجية السياسة المائية التي اتبعتها تركيا عبر تنفيذها للمشاريع الاستراتيجية على نهري دجلة والفرات تصب في خدمة مصالحها القومية على المستويين الداخلي والخارجي، لذلك سنتناول اهدافها الاستراتيجية في مطلبين على النحو الاتي :

المطلب الأول : أهداف لاستراتيجية المائية التركية على المستوى الداخلي

تتضمن اهداف استراتيجية السياسة المائية على المستوى الداخلي، اقامة المشاريع المائية ، بهدف تنمية السهول الجنوبية الشرقية " كوردستان الشمالية" التي يسكنها أغلبية كوردية ضمن الخطة الاستراتيجية التنموية، اذ سيساهم انجاز مشروع شرق الاناضول (GAP) في زيادة الرقعة الزراعية لتصل الى أكثر من مليار دونم اعتماداً على مياه نهر الفرات، حيث يبلغ الموارد المائية (٣١،٨ مليار م^{٣})، ويبلغ متوسط الموارد المائية لنهر دجلة(١٨٠ مليار م^{٣})، و تروي حوالي(٢٠٠) ألف دونم وتخطط تركيا لزيادة حوالي(١٥٠) ألف دونم أخرى بعد انجاز المشروع اعلاه ([١])، لغرض تحويل المنطقة الى اقليم منتج للحبوب والخضر والفواكهة لتلبية حاجات السكان وتصدير الفائض لتنمية الموارد الاقتصادية ([٢]) لتصبح تركيا بعد اتمام المشروع سلة غذاء الشرق الاوسط، وكذلك سيساعد المشروع على انتاج الطاقة الكهربائية التي تقدر بنحو (٢٧ مليار كيلو واط/ ساعة)، الجدول رقم (٦)، وهذا ما يعادل نصف الطاقة المنتجة حاليا في تركيا، اضافة الى تحقيق أهداف سياسية واجتماعية من خلال تنمية المنطقة، في محاولة لوضع حد للحركات المسلحة لنشاطات حزب العمال الكوردستاني

[١] مجدي شندي، المياه والصراع القادم في الشرق الاوسط، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٧.

[٢] محمد ابو العلا محمد، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٦.

([١]) من خلال تنمية المنطقة واثر ذلك على الجانب الاقتصادي وعلى الاستقرار السياسي، اذ يقدر ما انفق على المشروع بحدود ٢٣ مليار دولار حتى عام ٢٠٠٢، ([٢]). اذ من شأنه قلب الاقتصاد المحلي من اقتصاد كفاف الى اقتصاد زراعي قائم على التجارة ، ولقد أثار اقامة هذه المشاريع القلق لدى العراق وسوريا وحتى السكان الكورد في جنوب شرق الاناضول، ويمكن ايجاز أهم أهداف تركيا كما يأتي ([٣]) :

١. السيطرة التامة على مياه دجلة والفرات من خلال سلسلة السدود التي تمكنها من التحكم في كميات المياه التي يتم صرفها الى الجزء الاسفل من النهرين أي العراق وسوريا.
٢. محاولة التخلص من مطالب الشعب الكوردي المتعلقة بالاستقلال الذاتي عن طريق التوصل الى جغرافيا جديدة لا تتلائم مع أي نزاعات انفصالية.
٣. ايجاد فاصل طبيعي بين المناطق التي يعيش فيها الكورد والقواعد الخلفية لمقاتلي حزب العمال الكوردستاني، لاسيما الحدود الفاصلة بين تركيا وكل من العراق وسوريا.

---

[١] د. ابراهيم خليل العلاف، مشكلة المياه والموارد المائية في الشرق الاوسط، دار أبن الاثير للطباعة والنشر،
الموصل، ٢٠٠٥، ص ٢٩.

[٢] منظمة التخطيط في تركيا ،٢٠٠٣ ، موقع على الانترنت:
http//:www.ubdp.org

[٣] داليا اسماعيل محمد، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩.

الجدول رقم (٦)

المساحات المروية وتوليد الطاقة في اجمالي مشروع GAP

المشروع	المساحة المروية/ هكتار	توليد الطاقة الكهربائيةGWH/Year
المشاريع على نهر الفرات	١،٠٨٣،٤٥٨	١٨،٤٧٧
المشاريع على نهر دجلة	٥٥٧،٨٢٤	٦٥٢٦
اجمالي مشروع GAP	١،٦٤١،٢٨٢	٢٥،٠٠٣

المصدر: رمزي سلامة مشكلة المياه في الوطن العربي، منشأة دار المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص ١٠٢.

المطلب الثاني : أهداف السياسة المائية التركية على المستوى الخارجي

تتنوع اهداف السياسة المائية لتشمل المجالات السياسية والامنية والاقتصادية، وسنتناول الموضوع كما يلي:

أولاً : الاهداف السياسية والامنية :

تسعى تركيا لدور ومكانة اقليمية في الشرق الاوسط ضمن مفهوم " العثمانية الجديدة " بعد تعثر مبادئ " تصفير الازمات " لاسيما خلال الاحداث التي تسببت في تغيير عدد من الانظمة العربية، وموقفها من تطور الازمة السورية بعد عام ٢٠١١و في العراق عام ٢٠١٤، اذ تُعد تركيا من الدول التي تستثمر الموارد المائية أداة لتعزيز دورها الاقليمي، لذلك تعمل تركيا على استخدام المياه كوسيلة سياسية للضغط على العراق وسوريا، من خلال التحكم بمياه دجلة والفرات كجزء لا يتجزأ من السياسة

الوطنية التركية ([١])، لذلك يقول رئيس وزراء تركيا الاسبق " سليمان ديمريل" عام ١٩٩٠: أن لتركيا السيادة على مواردها المائية، ولا ينبغي ان تخلق السدود التي تبنيها على دجلة والفرات أية مشكلة دولية، فهما نهران تركيّان حتى النقطة الاخيرة التي يغادران فيها الاقليم التركي ([٢]). اذا علمنا ان اجمالي خزن المياه في المشروع الاستراتيجي يبلغ نحو(١٢٩ مليار م^{٣}) يخفض من مياه نهر الفرات بنحو (٣٠ – ٥٠ %) وهذه خسارة كبيرة للعراق، وتعلن تركيا انه لايمكن للعراق ان تدّعي حقاً في الانهار التركية أكثر ما تستطيع تركيا ان تدّعي حقاً في نفطه، انها مسألة سيادة نحن لانزعم ان لنا حصة في ثرواته النفطية وهو لا يستطيع المطالبة بحصة من الموارد المائية ([٣])، مما تضح خطورة الموقف عندما يوظّف لاغراض ومواقف سياسية.

اما بشأن سوريا فانها تشكل امتداد للمجال الحيوي التركي، وان العلاقات بين البلدين تتسم بالتعقيد لاسباب تتعلق بعائدية لواء الاسكندرونة والامن والمياه، الا ان هذه العلاقات شهدت تطورا كبيراً وبلغت مستوى من التقدم بعد عام ٢٠٠٢ ، وتبادل المسؤولين الزيارات المتبادلة حتى تم الاتفاق على تشكيل مجلس للتعاون الاستراتيجي عام ٢٠٠٨، الا ان معالجة أزمة ملف مياه نهر الفرات لم يتأثر بكل مؤثر، بالرغم من الدعوات السورية الى اعادة النظر في اتفاقية عام ١٩٨٧، من أجل زيادة حجم حصتها من المياه. وبالمقابل فان تركيا تسعى دون ان تُعلن شروطها الى تحقيق تنازل سوريا عن لواء الاسكندرونة والتعاون الامني في ضبط الحدود ضمن اتفاقية شاملة ([٤])، ولم

---

[١] د. سعد حقي توفيق، العلاقات العربية الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص٣١٠.

[٢] جلال عبدالله معوض، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢.

[٣] هايتس كرامر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢.

[٤] د. وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

تتردد تركيا في ايضاح ان سوريا معّرضة لانقطاع المياه اذا استمرت في اتباع السياسات التي تراها تركيا انها معادية لها ([١]). على الرغم من نفي تركيا لموقف التركي الرسمي على توظيف المياه لاغراض سياسية في العلاقات مع العراق وسوريا، وتؤكد عدم رغبتها في اثارة النزاعات، وان مساعيها تتركز الى تعبئة امكانياتها للتنمية الاقتصادية لذلك نلاحظ ان هنالك تناقض في الخطاب التركي الرسمي، بمعنى جمعه بين مفردات تعاونية وأخرى صراعية يصعب تفسيره من منظور وجود توزيع معين للادوار بين صانعي السياسة التركية ([٢]).

ثانياً : الاهداف الاقتصادية :

ان المشروع يهدف الى زيادة كبيرة في الصادرات الزراعية والصناعية الى الدول العربية ، الذين هم بحاجة لها كونها فرصة هائلة لصالح تطوير نوع من تبادل التبعية الاقلمية على المستويين الاقتصادي والسياسي، اذ سيزيد من قدرة تركيا من توليد الطاقة الهربائية بنحو ٧٠% ويخفف من حاجة البلاد مما سيتمكن من تصديره الى الخارج ([٣]) وتقدر العائدات المالية ان تكسب تركيا مستقبلاً عائدات كبيرة بمليارات من الدولار سنوياً من بيع المياه الى الدول العربية واسرائيل، لتغطية احتياجها من النفط والغاز أي مقايضة المياه بالنفط اضافة الى استثمار الاموال العربية في المشاريع التنموية التركية . ([٤])

نفهم مماعلى ما تقدم ان هدف تركيا في معارضتها لمبدأ القسمة لتحديد حصص المياه، وترى أن المباحثات يجب أن تتركز حول كيفية تطبيق مفهوم الاستخدام الأمثل

[١] جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣.
[٢] جلال عبدالله معوض، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١.
[٣] هايتس كرامر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٩.
[٤] عماد الضميري، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

الذي يتطلب وفق وجهة النظر التركية في اعتماد خطتها للتعاون المسماة (خطة المراحل الثلاث) ولتطبيق هذه الخطة تقترح تركيا تشكيل عدة لجان فرعية مهمتها اجراء دراسات تفصيلية في البلدان الثلاثة عن : واقع الموارد المائية والزراعة أصناف التربة ، التخطيط الهندسي للمشاريع الحالية والمستقبلية وجدواها الاقتصادية ووضع معايير محددة للأراضي التي تخصص لها مياه وتحديد أنواع معينة من المحاصيل التي ينبغي ان تزرع في كل دولة من خلال استخدام التكنولوجيا لتحقيق الفائدة القصوى من المياه المتوفرة، ([١]). أي الاستخدام الامثل لاراضي زراعية في العراق واستثناء اراضي اخرى بحجة عدم الخصوبة لذلك رفض العراق وسوريا الخطة لانها لايمكن ان تؤدي الى حلّ عادل للمشكلة و باعتباره تدخلاً خارجياً في سياستهما المائية وتطالبان بالحفاظ الكامل على سيادتهما المائية الوطنية ([٢]).

تهدف تركيا من خلال مشروعها المائي العملاق (الـ GAP) لعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط من خلال إنشاء بنك مائي يوفر المياه لدول المنطقة من مبدأ تبادل المنفعة، لقد أبدت استعدادها بتوفير المياه لكافة دول المنطقة واقترحت مشاريع مائية عديدة لنقل المياه، كان إبرزها في عقد الثمانيات من القرن المنصرم المسمى بـ (أنابيب السلام) لتزويد كافة دول الخليج إضافة إلى إسرائيل والإردن والعراق وسوريا ([٣]). بعد تطور العلاقات بين تركيا ودول المنطقة لاسيما العراق الذي بلغ التبادل التجاري لنحو ٢٠ مليار دولار فيما لو استثمر لغلق الملفات السياسية والامنية ومعالجة مشكلة المياه .

[١] مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره.

[٢] هانتس كرامر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤١

[٣] صاحب الربيعي، مصدر سبق ذكر

أما مسألة بيع المياه فعلى الرغم من ان هدف بيع المياه من الحوض المائي الدولي تثير الكثير من الاعتراضات والاشكاليات القانونية ولم يستقر الرأي القانوني والسياسي بشأنها بشكل نهائي، فالمؤيدون لها خاصة من دول المنبع يبررون الموقف انه طالما هناك اتفاقاً بين دول الحوض على توزيع حصص المياه بشكل عقلاني، فمن حق الدولة التصرف بحصتها المائية سواءً عبر استثمارها على المستوى الوطني في مشاريع التنمية المتعددة أو استثمارها خارج الحدود الوطنية على شكل سلعة لبيعها في سوق المياه الإقليمي للدول المتشاطئة أو غيرها من الدول الإقليمية. بالإضافة إلى أن دولة المنبع (أو الدولة المصدرة للمياه) عند عدم حاجتها الماسة لحصتها المائية على المستوى الوطني فإنها تعمل على تخزينها في خزاناتها المائية والحفاظ عليها من التلوث مما يترتب عليها تكاليف إضافية (التخزين، منع التلوث، التشغيل والصيانة، وإقامة السدود) وبالتالي فإنها القيمة الافتراضية للمياه الطبيعية لم تعد من الناحية العملية سلعة مجانية غير خاضعة لقوانين السوق وإنما سلعة (ذات تكاليف تصنيعية) تخضع لقوانين السوق في تحديد سعرها الحقيقي (كلفة المياه الحقيقية مضافاً إليها تكاليف التسويق كسلعة اقتصادية خاضعة للعرض والطلب في السوق) ([١]). ويشير الرئيس التركي " سليمان ديمريل : ان المياه ثروة قومية تنوي تركيا استغلالها لصالحها تماماً كما يستغل جيرانها العرب بترولهم وفقاً لرغباتهم ([٢])

أما المعارضين لفكرة بيع المياه من الدول المتشاطئة التي تعاني من (عجز أو فقر مائي) تجد فكرة بيع المياه متعارضة مع القانون الدولي حول الأنهار الدولية والذي يقر بتوزيع منصف وعادل للمياه تبعاً للحاجات الضرورية للدول المتشاطئة ولا يجيز للدول المتشاطئة (دول المنبع أو غيرها) تخزين مياه الحوض الدولي الذي يزيد على حاجتها الفعلية (حتى لو كان ضمن حصتها المقررة) لإستثمارها كسلعة قابلة للبيع للدول المتشاطئة أو غيرها من الدول الإقليمية. فالإعتراض على سوق المياه يستند لمبدأ

[١] صاحب الربيعي، مصدر سبق ذكر.

[٢] حبيب عائد، المياه في الشرق الاوسط، مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٩٣.

الحاجات الضرورية للمياه في دول الحوض المائي، وليس لفكرة تقاسم المياه ومن ثم التصرف بالحصص المائية كسلعة قابلة للبيع والشراء مقابل معاناة دول الحوض الأخرى من عجز أو فقر مائي مزمن ([١]).

الرأي الفاصل بين (المؤيدين والمعارضين) على فكرة بيع المياه في سوق إقليمية يتأطر بالمردود المالي للدول المصدرة للمياه وبوجوب دفع قيمة المياه الإضافية من الدول المتشاطئة التي تعاني من عجز أو فقر مائي وبالتالي زيادة الآعباء المالية على كافة المشاريع التنموية مما يؤثر سلباً على إجمالي الدخل القومي ويحد من فرص النهوض بالمشاريع التنموية المستقبلية كون المياه عنصر أساسي لنجاحها أو فشلها.

ولتأكيد النوايا السلمية للسياستها المائية، قام المسؤولون في تركيا وعلى مستوى القيادة بعد عام ٢٠٠٢، بالعديد من الزيارات لدول المنطقة للاطلاعهم على اهداف مشاريعهم بهدف العمل على تعزيز عامل الشراكة مع كل من العراق وسوريا عبر توقيع الاتفاقيات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية عام ٢٠٠٩ ، وتشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي لتكون ذات طابع ربحي متبادل (Win-Win Situation)([٢]) لغرض تنظيم وترتيب أوضاع دول الجِوار المحيطة بها، لتوسيع دائرة نفوذها في المحيط الاقليمي ثم الى المستوى العالمي، على الرغم من تطور العلاقات بين الدول الثلاث، الا ان معارضة تركيا ابرام اتفاقية لتقسيم واصرارها على ضرورة تركيز جهود على بحث التعاون الفني لضمان حسن استغلال وادارة المياه عن طريق اجراء البحوث لتنفيذ مشاريع مشتركة وتحديث أنظمة الريّ لتقليل نسبة الفاقد من المياه ([٣]).

---

[١] صاحب الربيعي، مصدر سبق ذكره.

[٢] علي حسين باكير، تركيا الجديدة –الصعود الاقليمي وصراع الاجندات، مجلة مدارات استراتيجية، بيروت، العدد الاول، ٢٠٠٩، ص ١١٢

[٣] جلال عبدالله معوض، مصدر سبق ذكره.، ص ٢١٢.

لذلك يمكننا القول ان كل من العراق وخلال المرحلة السابقة، اكتفى بذكر حقوقه بمياه تركيا في الجامعة العربية والمنظمات الدولية، مطالبة بموقف مؤيد لغرض الضغط على تركيا من أجل مراعاة حقوقه في مشاريعها المائية الاستراتيجية والتي تنعكس آثارها سلباً على كمية ونوعية التدفق المائي اليه، اضافة الى رفض استخدام المياه كورقة ضغط لتحقيق اهداف سياسية و أمنية واقتصادية. قبل ان تتطور الازمة والاحداث التي شهدها العراق بعد عام ٢٠١٤.

الخاتمة

ان ما تم بحثه عن استراتيجية تركيا المائية الهادفة لتحقيق اهدافها على المستوى الداخلي والخارجي، وأثر ذلك على الحاق الضرر بكل من العراق وسوريا مما تسبب بمشكلة تهدد حياة الانسان اضافة الى المجالات الزراعية والصناعية، لذلك تسعى تركيا الترويج لدور أوسع بأبعاد دبلوماسية وسياسية واقتصادية تجاه العراق وسوريا، في محاولة لايجاد حالة من التوازن بين مصالحها الاقتصادية والامنية، اذ تشكّل المسألة الكوردية محور سياستها الاقليمية، وتجعل من استخدام عامل المياه مصدر قوة لضمان أمن حدودها الخارجية. وعلى الرغم من المبررات التي تعلنها تركيا الا ان على المدى الاستراتيجي ، فان حلّ مشكلة المياه يمكن ان يتحقق من خلال التعاون بين الدول الثلاث في مجال تنمية وادارة الموارد المائية على اسس حُسن الجِوار والتكامل الامني و الاقتصادي. وتم التوصل الى أهم الاستنتاجات التالية:

١. ان انجاز مشروع الاناضول الكبير منح تركيا ميّزة استخدام المياه لتحقيق اهدافها على المستوى الداخلي والخارجي في المجالات الامنية والاقتصادية والسياسية.
٢. ان استخدام المياه تجاه العراق وسوريا لن يعالج المسألة الكوردية ما لم تعالجها تركيا داخلياً
٣. الظروف الاستثنائية التي يتعرض لها العراق وسوريا زائلة، فلا بُد ان تتعاون تركيا لمعالجة مشكلة المياه بصيغة التكامل للمصالح المشتركة.
٤. ضرورة كسب تركيا للرأي العام العربي من خلال معالجة مشكلة المياه، لغرض انجاح مشروع انابيب السلام لنقل المياه الى دول الخليج العربي.

٥. مهما يكن حجم المكاسب من مشاريع المياه الاستراتيجة، فانها لا تعوض الخسارة الاستراتيجية في تسويق نموذجها الى دول المنطقة بعدما تصدعت اسسه الداخلية والخرجية

المصادر

أولاً : الكتب

١. أحمد داود أغلو، العمق الاستراتيجي، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم،بيروت، ٢٠١٠،
٢. د. ابراهيم خليل العلاف، مشكلة المياه والموارد المائية في الشرق الاوسط، دار أبن الاثير للطباعة والنشر،
الموصل، ٢٠٠٥.
٣. د. بيوار خنسي، مدخل نحو استراتيجية استخدام المياه في اقليم كوردستان العراق، مطبعة الثقافة، أربيل،٢٠٠٢.
٤. جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠٠٩،
٥. د. جزا طالب توفيق،المقومات الجيوبوليتيكية للأمن القومي في اقليم كردستان العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٥،
٦. جلال عبدالله معوض، مشكلة نهر الفرات، الجوانب الاقتصادية والقانونية والسياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٥.
٧. جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية،
بيروت، ١٩٩٨.
٨. حبيب عائد، المياه في الشرق الاوسط، مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٩٦.
٩. حامد سلطان، القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨.
١٠. داليا اسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦.

١١. دياري علي محمد أمين و د.ئارام ناميق، مصادر المياه في اقيم كوردستان العراق، مطبعة ياد، السليمانية، ٢٠١٤

١٢.رمزي سلامة مشكلة المياه في الوطن العربي، منشأة دار المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٢،

١٣. د. سعد حقي توفيق، العلاقات العربية الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣.

١٤. عبد الزهرة شلش العتابي، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي، دار الشؤون الثقافية، بغداد،٢٠٠٢،

١٥. عماد الضميري، تركيا والشرق الاوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، أبوظبي، ٢٠٠٢،

١٦.د. عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٩،

١٧.عمر كامل حسن، نحو استراتيجية عربية للأمن المائي، دار رسلان للطباعة والنشر، سوريا، ٢٠٠٨،

١٨. فيليب روبنس، تركيا والشرق ، ترجمة ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٩٩،

١٩.محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن٢١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٠. محمد ابو العلا محمد، مشكلات المياه في الشرق الاوسط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨.

٢١.محمد نورالدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٩٩٧.

٢٢.منذر خدام، الامن المائي العربي – الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.

٢٣.مجدي شندي، المياه والصراع القادم في الشرق الاوسط، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠١.

٢٤.هانتس كرامر، تركيا المتغيرة – تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر،مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٢.

٢٥.وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت، ٢٠٠٦.

ثانياً : المجلات

١. د. حمدان باجي نوماس، الموازنة المائية في العراق، مجلة ابحاث ميسان، جامعة ميسان، العددالثامن عشر، السنة ٢٠١٣.

٢. سامر مخيمر، أزمة المياه في المنطقة العربية – الحقائق والبدائل، مجلة عالم المعرفة، العدد٢٢٩، السنة ٢٠٠٣.

٣. علي حسين باكير، تركيا الجديدة –الصعود الاقليمي وصراع الاجندات، مجلة مدارات استراتيجية، بيروت، العدد الاول، ٢٠٠٩.

ثالثاً : مواقع الشبكة العنكوبوتية

١. حسان غانم، الوضع المائي في سوريا، الواقع والتحديات، ٢٠١٥/٩/١موقع على الانترنت:

http://www.4enveng.com/pdetails.php?id=135

٢. حسين وادي، جريدة صوت البصرة الالكترونية، ١٠١٤/٩/٢، موقع على الانترنت:
http://www.bsvoic.com/index.php/2012-04-18-05-16-16/459-2050.html

٣. صاحب الربيعي، ٢٠١٤/٨/٨، موقع على الانترنت:
/http://www.watersexpert.se

٤. مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، واقع المياه في العراق وفق دراسات الامم المتحدة الاستراتيجية، ١٠١٤/١٠/١، موقع على الانترنت:
http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=9257

٥. موقع صحيفة الاتحاد، ١٠١٤/٩/١، موقع على الانترنت:
http://www.alittahad.com/paper.php?name=News&file=article&cid=22948

٦. منظمة التخطيط في تركيا ،٢٠٠٣ ، موقع على الانترنت

http//:www.ubdp.org

٧. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تحسين حماية الموارد المائية في الدوزل العربية، موقع على الانترنت:
http://www.acwua.org/sites/default/files/2tawfiqmohammad.pdf

٨ . المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية،أزمة المياه في العراق، ٢٠١٣/٣/٢٤،صحيفة العراق الالكترونية، على
الانترنت:
http://www.iraqnewspaper.net/news.php/action=view&id=19556

بوختە

بابەتی سەرەکی تویَذینەوە لیَرەدا بریتیة لة جەختکردن لة ستراتیجی ئاوی توركیا کة هەولَی سەرەکی بوَ بەدیهیَنانی ئامانجەکانی بووة لەسەر هەردوو ئاستی ناوخوَیي و دەرەکی، و هەروەها بوَ دەرخستنی کاریگەری جیَ بەجیَ کردنی ئەو ئامانجانەی ستراتیجی ئاوی توركیا لەسەر زیان گەیاندن بة هەر یەك لة سوریا و عیَراق لة رِیَگەی دروستکردنی هەرِەشة لة سەر زیانی مروَف و هەروەها لەسەر بواری ژیَشەسازی و کشتوکالَ. توركیا لة هەولَدایة بوَ دروستکردنی هاوسنگی لة بیَناو ئاراستنی بەرزەوەندیية ئابووری و ئەمنییەکانی. دوَزی کورد میحوەریَکی سەرەکی سیاسەتة هەریَمیەکانی توركایة کة فاکتەری ئاو بەکاردەهیَنیَت بوَ زامنکردنی ئاسایشی سنورەکانی. لەگەلَ ئەو ئاساوانەی کة توركیا دەیانخاتة رِوو لة مەودای ستراتیجیدا، دەکریَت کیَشەی ئاو سارەسەر بکریَت لة رِیگەی هاریکاری نیَوان هەرسیَ دەولَەتی ئەیوەندیدارەوة لة مەجالی ئەرەنَدان و ئیدارة کردنی ئاو لەسەر بنەمای نیاز جاکی نیَوان ئەم وولاَتة هاوسنورانة و وة هەروەها لة رِیَگەی بونیاتنانی تەواوکاری ئابووری و ئەمنییەوة.

المخلص

ملخص وإنجاز البحوث التي تبين أهداف تركيا في المستويين الداخلي والخارجي على حد سواء، وما هي الأضرار التي من شأنها أن النتائج إلى كل من العراق في جميع جوانب مختلفة من الحياة والاقتصاد. لذلك جاءت جهود تركيا لتعزيز قاعدة أوسع وأكبر في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية في العراق، من أجل إيجاد حالة من التوازن بين سعره اقتصادية وأمنية. تبقى القضية الكردية محور السياسة الإقليمية لتركيا في العراق، الأمر الذي يجعل من استخدام معامل المياه نوعا من استخدام واحدة من أقوى وسيلة لضمان أمنها بشكل عام. وعلى الرغم من كل التبريرات لم يعلن عنها من قبل تركيا، ولكن في الواقع، لن يكون هناك حل حقيقي لقضية المياه في المنطقة على نطاق وطويلة إلا من خلال تعاون حقيقي بين هذه الدول الثلاث في مجال تطوير وإدارة مصادر المياه استنادا إلى الأسس المشتركة لل حسن الجوار والتكامل الاقتصادي والأمن.

Abstract

We accomplish the research which show the goals of Turkey in both internal and external levels, and what the damages that will results to both Iraq in all different aspects of life and economy.

For that came the efforts of Turkey to promote a wider and bigger rule in economical، political and diplomatic dimensions in Iraq, in order to find a state of balance between its economical & security .

The Kurdish issue remains the axis of Turkey's regional policy in Iraq, which makes the using of water factor a sort of using one of the most powerful means to guarantee its security in general.

Although all the unannounced justifications by Turkey , but in fact , there will be no real solution to the water issue in the region on a long scale unless by real cooperation among those three countries in developing and administrating the water sources based upon a mutual foundations of good neighboring , economical and security integration .